مشروع قانون أمريكي جديد يسعى لإسقاط النظام في سورية عبر العزل والعقوبات

ناقش مجلس النواب في الولايات المتحدة الأمريكية قانونًا غير مسبوق ضد سورية من حيث شدة العقوبات على الحكومة والشعب السوري، ويحاول القانون منع اي ادارة امريكية قادمة من التعامل مع الحكومة السورية والرئيس السوري بشار الاسد.مشروع القانون الجديد الذي تقدمت به لجنة الدراسات في الحزب الجمهوري جاء في 32 صفحة، تقدّم بها 150 نائباً للكونغرس ويتضمن حزمة غير مسبوقة من العقوبات وقائمة من المحظورات على اي ادارة امريكية في التعامل مع سورية، حيث يتضمن حظرا صارما على الحكومة الأمريكية الاعتراف بشرعية النظام في سورية، كما يحظر القانون الاعتراف بحق الرئيس الأسد في الترشح لأي انتخابات مستقبلية جديدة.ويخوّل القانون الإدارة الأمريكية الجديدة بإنشاء مناطق اقتصادية في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية، لتنشيطها اقتصاديًا، والسماح لها بإنشاء علاقات تجارية مع أمريك، وهو ما يعني محاصرة 90 بالمئة من الشعب السوري في مناطق سيطرة الحكومة مقابل دعم المناطق التي تسيطر عليها جبهة الصرة والتنظيمات المسلحة التابعة لتركية..كما يدعم نص القانون الجديد نص قانون "قيصر"، ويسد بعض الثغرات الموجودة فيه نحو إمكانية الإعفاءات والاستثناءات استنادًا إلى السياسة الأمريكية في المنطقة. ويشدد القانون العقوبات على المصارف التي تربطها علاقة مع الحكومة السورية في لبنان والأردن والإمارات والخليج والصين وأيّة دولة أجنبيّة أخرى. من الواضح ان القانون يحدد سياسة الولايات المتحدة في سورية بانها يجب أن تكون الإطاحة بالرئيس الأسد واسقاط النظام في

سورية وهو هدف لم تحققه الولايات المتحدة قبل عشر سنوات وتسعى الى تحقيقه عبر سياسية العزل والعقوبات، وربما تاتي هذه الاجراءات ضمن محاولة ادارة ترامب عرقلة الرئيس الجديد جو بايدن في حال قرر بذل جهود لتحقيق تسوية لحل الازمة السورية.

المصدر : صحيفة رأي اليوم